جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	مغاري عبد الرحمان	صابة مختار
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة بومرداس	جامعة بومرداس
ملاحظات	/	/

ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ملخص

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا اقتصادية واجتماعية مهمة في اقتصاديات مختلف بلدان العالم. فهذه المؤسسات تساهم بشكل فعال في توفير مناصب الشغل لأعداد وفيرة من الأفراد مساهمة بذلك في محاربة الفقر وتحسين مستوى المداخيل وكذا دعم المنافسة وتحسين مستوى الإنتاجية وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي. هذا إلى جانب توسيع النسيج الاقتصادي لمختلف البلدان من خلال تواجد هذه المؤسسات في مناطق مختلفة.

وتمثل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطور العديد لهذه المؤسسات وتموقعها الجغرافي موضوعا لما يعرف بديموغرافية المؤسسات.

بالنسبة للجزائر نجد أن اهتمام السلطات الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود بشكل واضح إلى بداية الألفية الثالثة. وقد تجسد هذا الاهتمام بإنشاء العديد من الهيئات التي كلفت بتطوير هذا النوع من المؤسسات. ولقد أثمرت الجهود المبذولة في مجال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد معتبر في أعداد هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي اتساع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية. لكن رغم كل هالجهود المبذولة في هذا الإطار ما زال معدل تزايد أعداد هذه المؤسسات محدودا. كما لا زالت هذه المؤسسات تعاني من صعوبات عدة تبطء نموها وتؤدي إلى زوال بعضها.

إن النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتضي التغلب على العديد من العقبات التي تقف في طريقها، وهي عقبات مرتبطة بكل من بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية لهذه المؤسسات.

إن دراسة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يسمح بالقول أن هذا الصنف من المؤسسات عرف تطورا عديدا معتبرا ابتداء من سنة 2000. إلا أن هذا التطور العددي في مؤسسات القطاع الخاص تميز من جهة بتركز هذا التطور في المؤسساتالصغيرة جدا. ومن جهة ثانية صاحب هذا التطور العددي لهذا النوع من المؤسسات ارتفاع معدل زوال هذه المؤسسات.

هذا الواقع يكشف أهمية الجهود التي تبذل فيمجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لكنه في ذات الوقت يكشف عن وجود عوائق عديدة ما زالت تقف في طريق هذا النوع من المؤسسات، وهي عوائق تتطلب مواجهة من أجل تمكين المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة من أداء أدوارها المختلفة على أحسن وجه.

الكلمات المفتاحية: ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء المؤسسات، زوال المؤسسات، كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إشكالية الورقة البحثية

1 ـ مقدمة

يعتبر مفهوم ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوما مستعار من علم الاجتماع. وهو يهتم بدراسة التطورات المختلفة التي تلحق بهذا النوع من المؤسسات. هذا المفهوم ظهر خلال ثمانينيات القرن العشرين، وهو يستعمل كمرادف لمفاهيم أخرى مثل "الديموغرافية الصناعية" أو "ديموغرافية المنشأة"، إذ أنه يمثل أحد مكونات اقتصاد المؤسسة ويهدف إلى استغلال معلومات خاصة بظهور (ميلاد، نشأة) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطورها وزوال بعضها، في أماكن وأزمنة محددة، ومعالجتها إحصائيا باستعمال وسائل وطرق تحليل معتمدة من قبل الديموغرافية ومكيفة بما يتوافق وطبيعة المؤسسة، ثم الوصول في الأخير إلى تفسير التغيرات التي تلحق بتلك المتغيرات خلال الزمن. ويتحدد إنشاء وزوال المؤسسات أساسا بتضافر جملة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية والثقافية. وتتشابه المؤسسات مع الإنسان في دورة حياة كل منهما، وهي الدورة التي تبدأ بالميلاد وتنتهي بالزوال.

بالنسبة للجزائر تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية تأخذ شكل إنشاء مؤسسات وتوقف بعضها عن ممارسة نشاطها مؤقت ثم العودة ثانية إلى مزاولة هذا النشاط، في حين تزول مؤسسات أخرى بشكل نهائي. وإدراكا منها بالدور المعتبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أولت السلطات الجزائرية ابتداء من مطلع عشرينيات القرن العشرين أهمية لهذا الصنف من المؤسسات، وهذا بعد أن تميزت مرحلة 1962 ـ 1985 بهيمنة المؤسسات العمومية الكبيرة على الاقتصاد الجزائري. وتجسيدا لهذا التوجه الجديد تبنت الجزائر جملة من القوانين.

ولقد سمحت الجهود المبذولة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحدوث تغيرات كبيرة في ديموغرافية هذه المؤسسات، تمثلت في تزايد معتبر في أعداده.

ومقابل ارتفاع معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان معدل موت هذا النوع من المؤسسات مرتفاع نسبيا، وهذا بسبب تعدد الصعوبات التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها.

على صعيد آخر تميزت ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بغلبة المؤسسات الصغيرة جدا وسيطرة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة الخاصة ذات الشخصية القانونية الطبيعية.

كما تميزت هذه المؤسسات بتركزها في المدن الكبرى على غرار الجزائر العاصمة، تيزي وزو، بجاية، بومرداس... حيث كانت النسبة الكبرى تمارس أنشطة تجارية والعمل في قطاع البناء والشغال العمومية.

2 ـ إشكالية الورقة البحثية

ورقتنا البحثية هي محاولة لتحديد عوامل ضعف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحديد عوامل زوال الكثير منها؟

3 ـ تساؤلات الورقة البحثية

تم تعزيز السؤال الرئيسي لهذه الورقة بأسئلة فرعية تتلخص في النقاط التالية:

ـ ما هي آثار وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

ـ ما هي الطبيعة القانونية للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة؟

ـ كيف تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جغرافيا الجزائر؟

ـ ما هي العوامل المعيقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما هي العوامل التي تهدد استمرارها في مزاولة نشاطها؟

ـ ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان ديمومتها.

4 ـ فرضيات الورقة البحثية

يمكن القول أن ضعف معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتفاع النسبي لمعدل وفاة هذا النوعمن المؤسسات راجع إلى العوامل التالية:

ـ عدم وجود سياسة فعالة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل هناك سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة جدا.

ـ لا توجد سياسة لضمان ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبيئة أعمال هذه المؤسسات لا تساعد على ذلك.

ـ اختلال توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء راجع إلى عدم توفير شروط إنشاء وبقاء هذا النوع من المؤسسات، خاصة في مناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد.

5 ـ أهداف الورقة البحثية

نهدف من خلال هذه الورقة إلى تحديد النتائج المحققة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي الجهود المبذولة في هذا السياق، وما هي العقبات التي ما زالت تحتاج إلى معالجة.

6 ـ منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لموضوع ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنهج الوصفي، وهذا باعتباره المنهج الملائم لدراسة هذا الموضوع. هذا من جهة. من جهة ثانية تناولنا موضوع ورقتنا هذه من خلال ثلاثة محاور جاءت على النحو التالي:

ـ المحور الأول جاء تحت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستراتيجية التنموية للجزائر وفيه نتعرض لمختلف مراحل تطور الاستراتيجية المنتهجة من طرف الجزائر حيال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ المحور الثاني، والذي يحمل عنوان عرض ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيه يتم تناول مختلف النقاط ذات الصلة بإنشاء، تطور، تجديد وإعادة بعث واختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا إلى جانب توزيع هذهالمؤسسات حسب ولايات ومناطق البلاد المختلفة. ـ أما المحور الثالث والموسوم تحليل أسباب بطء إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وارتفاع نسبة الإختفاء فقد حاولنا من خلاله حصر أهم العوامل التي تؤدي إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تعيق مثل هذهالعملية، هذا إلى جانب تناول عوامل إعاقة إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطورها وتلك التي تؤدي إلى زوالها.

المحور الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستراتيجية التنموية للجزائر

أدى اهتمام السلطات الجزائرية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سن مجموعة من القوانين واعتماد برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما كان له أثرا في إنشاء العديد من المؤسسات. لكن رغم كل ذلك كانت هناك العديد من المؤسسات التي عرفت صعوبات عدة تسبب في زوالها.

لدراسة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنهتم هنا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لكونها تشكل الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: تطور مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجيات التنمية بالجزائر

مر القطاع الخاص في الجزائر بمرحلتين أسسيتين. تميزت المرحلة الأولى والتي امتدت من 1962إلى غاية 1988 بنقص الاهتمام بالقطاع الخاص. أما المرحلة الثانية التي انطلقت باحتشام في سنة 1988 وتأكدت ابتداء من سنة 2000 فقد شهدت تزايد الاهتما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفقرة الأولى: مكانة الاستثمار الخاص في القوانين والتشريعات الجزائرية لما قبل 1988

تبنت الجزائر خلال الفترة 1962 ـ 1988 نمطا تنمويا مركزيا قام على وجود منظمات كبيرة في شكل مؤسسات ومصانع ومزارع كبيرة. ولقد جاءت النصوص التشريعية لتؤكد هذا الخيار الذي تم على حساب القطاع الخاص. وبالرغم من أن أول قانون للاستثمار في الجزائر المستقلة والصادر في 26 جويلية 1963 جاء لطمأنة المستثمرين الأجانب، فإنه في الواقع لم يمنح امتيازات كبيرة حتى للقطاع الخاص الوطني. وكانت نتيجة ذلك هروب رؤوس الأموال نحو الخارج.

بعد هذا، وفي 1966/09/15، أصدرت السلطات الجزائرية قانون استثمار جديد يهدف إلى تنشيط عمل القطاع الخاص والاهتمام أكثر بالمؤسسات العمومية في القطاع الاقتصادية الاستراتيجية.

في 12 أوت 1982 صدر قانونا جديدا موجه أساسا للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني. وبدوره لم يأت هذا القانون بشيء كبير بالنسبة للقطاع الخاص، ما عدا تمكينه من الاستفادة من الرخص الإجمالية للاستيراد.

الفقرة الثانية: مكانة الاستثمار الخاص في القوانين والتشريعات الجزائرية خلال الفترة 1988 ـ 2000

أدى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية خلال سنة 1986 إلى تراجع كبير في مداخيل الجزائر من صادرات المحروقات، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني القانون 1988 الذي نص على تحرير الاقتصاد، تحرير الاستثمار، ثم بعد ذلك اعتماد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1991. ورغم هذه الإجراءات العديدة بقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه الكثير من الصعوبات. ولقد تزامنت هذه الانطلاقة مع تردي الأوضاع الأمنية في البلد ابتداء من سنة 1991 وتفاقم الوضع المالي الخارجي للبلد بسبب انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، فكانت نتيجة ذلك اللجوء إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1994، وما ترتب عنه من إملاءات من طرف صندوق النقد الدولي، كان من بين نتائجها تقلص حجم الاستثمار.

الفقرة الثالثة: مكانة الاستثمار الخاص في القوانين والتشريعات الجزائرية ابتداء من سنة 2000

قامت الجزائر ابتداء من سنة 2000 بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (rogramme de reliance économique)، وفي إطار هذا البرنامج تم تبني سياسة جديدة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسدت من خلال إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (01 ـ 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001)، والذي حدد الإجراءات الخاصة بتسهيل إنشاء هذا الصنف من المؤسسات وتطويرها ودعم قدرتها التنافسية، هذا إلى جانب تأسيس عدة هيئات مسؤولة عن تطوير ومساعدة هذه المؤسسات.

أولا: الهيئات المسؤولة عن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمثلت الهيئات التي تم إنشاؤها لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ما يلي:

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)؛
- صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛
- صندوق ضمان قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)؛
- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إطلاق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Programme de mise à niveau).

ثانيا: هيئات مساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الدعم في الجزائر

بغية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات الجزائرية بإنشاء عدة هيئات وبرامج موجهة لدعم وتطوير هذه المؤسسات.[1]

أ ـ هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتكون هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مجموعة من الهيئات تشمل المجلس الاستشاري، مراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات.

1 ـ المجلس الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتولى هذه الهيئة تطوير الحوار والتشاور المستمر ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والجهات الرسمية من جهة ثانية، وهذا في ما يخص مسائل تطوير هذا النوع من المؤسسات.

2 ـ مراكز التسهيل (centre de facilitation)

مراكز التسهيل عبارة عن هيئات عمومية مكلفة بإرشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكوين المؤسسات، توفير المعلومات، التوجيه ومتابعة المؤسسات الناشئة، تسيير الملفات، تقليص آجال إنشاء هذا النوع من المؤسسات، المساعدة على تطوير استعمال التكنولوجيا، دعم البحث ما بين أصحاب المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات الاستشارة وكذا هيئات التكوين...

3 ـ مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات عبارة عن مؤسسات عمومية (Établissementss publics) ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية، تم تأسيسها في سنة 2003. وأخذت هذه المؤسسات شكل ورشات، حاضنات، فنادق المؤسسات. أوكلت لهذه الهيئات مهمة استقبال المؤسسات الحديثة النشأة لمدة زمنية محددة، هذا إضافة إلى تسيير وكراء محلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقديم الاستشارة والتوجيه في مجال المحاسبة، القانون، المالية والتجارة.

ب ـ المؤسسات المالية المكلفة بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أوجدت السلطات الجزائرية مجموعة من الهيئات المكلفة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلة في صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والهيئات الداعمة لها. من ناحية أخرى تم تأسيس عدد من الأجهزة الداعمة للهيئات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 ـ صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم تأسيس صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية، ومهمتها الأساسية تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء والاتساع، وهذا من خلال تقديم الضمانات، إبداء الرأي بخصوص أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، تقديم المشورة والدعم التقني للمؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق...

2 ـ صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم تأسيس صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME: Caisse de garantie de crédits d'investissement pour les PME) في سنة 2004 ومهمته ضمان تسديد القروض المصرفية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 ـ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 المؤرخ في 03 ماي 2005. هذه الوكالة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية.

تولت هذه المؤسسات تنفيذ المهام التالية:

- رسم سياسة قطاعية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير الخبرة والاستشارة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الإنشاء، الزوال، تغيير لنشاط)؛
- القيام بالدراسات وتوفير وبث المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والهيئات الداعمة لها

1.4 ـ التعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبمهامها المختلفة

تم بموجب الأمر رقم 01603 المؤرخ في 20 أوت 2001 تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، وهي عبارة عن هيئة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية، وجاءت لتحل محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (APSI: Agence nationale pour la promotion de l'investissement).

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار القيام بالمهام التالية:

- ضمان تطوير وتنمية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- إعلام المستمرين والوقوف إلى جنبهم عند إنشاء مشاريعهم؛
- تسهيل إنجاز إجراءات تكوين المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالمشاريع؛
- تسيير الأموال الموجهة لدعم الاستثمار؛
- إدارة الحافظة العقارية الموجهة للاستثمار؛
- المساهمة في تطوير وتنمية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطني.

2.4 ـ الهيئات الداعمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لتمكين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تحقيق مهامها تم دعمها بمجموعة من الهيئات، وهي:

- المجلس الوطني للاستثمار (Le conseil national de l'investissement (CNI)) مهمته اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار.
- الشباك الوحيد، وهو جهاز تابع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتمثل في مجموع الإدارت والهيئات (مديرية الضرائب، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة، الهيئات المحلية) ذات الصلة بالاستثمار، وهو يتولى السهر على تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات.
- صندوق دعم الاستثمار (Fonds d'appui à l'investissement) ومهمته تقديم المساعدات المالية للمؤسسات.

5 ـ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تم تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Agence nationale de soutien poir l'emploi de jeunes: ANSEJ) في 8 سبتمبر 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 296، الذي استكمل بمرسوم تنفيذي رقم 03 ـ 288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003. وحددت لهذا الصندوق إنجاز المهام التالية:[2]

ـ دعم ومرافقة وتقديم المشورة للمقاولين الشباب الذين يرغبون في تأسيس مؤسساتهم الخاصة.

ـ إخطار المقاولين الشباب بمختلف المساعدات المقدمة من طرف الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.

ـ متابعة إنجاز الاستثمارات التي يقوم بها المقاولون الشباب والسهر على احترام الشروط التي يتضمنها دفتر الشروط والتي تربط هؤلاء المقاولين بالوكالة، وهذا بالوقوف إلى جنب هؤلاء المقاولين في حالة الضرورة والتدخل لدى الهيئات المسؤولة عن إنجاز الاستثمارات.

ثالثا: البرامج الموجهة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دعما للمؤسسات الصغيرة المتوسطة تم تسطير عدد من البرامج، وهي برنامج الأورو تنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME; EURO développement PME)، البرنامج الوطني لتهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحديد أدوارها الاقتصادية والاجتماعية

الفقرة الأولى: تعريف وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحديد أنواعها

حددت المادة رقم 18/01 الصادرة بتاريخ 2001/12/12 الخاصة بقانون توجيه وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث معايير لتعريف هذا النوع من المؤسسات. هذه المعايير هي:

ـ عدد العمال يتراوح بين 1 و 250 عامل؛

ـ رقم أعمال يعادل أو يقل عن 2 مليار د.ج، أو مجموع الميزانية السنوية أقل أو يعادل 500 مليون د.ج؛

ـ احترام معايير الاستقلالية.

وبموجب هذه المادة تم تمييز ثلاث أصناف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المؤسسة المتوسطة، المؤسسة الصغيرة والمؤسسة الجد صغيرة.

جدول رقم 01 : ترتيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب الحجم

المعيار / نوع المؤسسة	رقم الأعمال أو مجموع الميزانية Chiffre d'affaires ou total du bilan		عدد العمال
مؤسسة متوسطة	رقم الأعمال أكبر أو يساوي 2 مليون، أو أقل أو يساوي 2 مليار	مجموع الميزانية أكبر أ يساوي 100 مليون أو يساوي ويقل عن 2 مليون	250 - 50
مؤسسة صغيرة	رقم الأعمال أقل أو يساوي 200 مليون	مجموع الميزانية أقل أو يساوي 100 مليون	49 - 10
مؤسسة جد صغيرة	رقم الأعمال أقل أو يساوي 20 مليون	مجموع الميزانية أقل أو يساوي 10 مليون	9 - 1

المصدر: الجريدة الرسمية. قانون رقم 08/01 المؤرخ في 2001/12/12 الخاص بتوجيه وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفقرة الثانية: الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تؤكد تجارب الكثير من الدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في توفير مناصب الشغل وتويد الثروة.

أولا: الدور التشغيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العديد من مناصب الشغل. وبالنظر إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشكل النسبة الكبرى من مجموع مؤسسات هذا الصنف فإن مساهمة في التشغيل هي الأكبر.

جدول رقم 02: تطور عدد مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

السنة / نوع م.ص.م	2013		2014	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
م.ص.م خاصة				
أجراء	1176377	58.76	1259154	58.37
مشغلون	777259	38.83	851511	39.47
المجموع الجزئي	1953636	97.59	2110665	97.84
م.ص.م عمومية	48256	2.41	46567	2.16
المجموع	2001892	100	2157232	100

المصدر: R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines. Direction générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques. Bulletin d'information statistique de la PME. N° 26. Année 2014. Edition Avril 2015. P. 10

الملاحظ أن قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب شغل عرفتتطورا خلال الزمن. وعموما نجد ان مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل تعتبر متوسطة. فخلال سنة 2014 بلغ عدد السكان النشيطين اقتصاديا بالجزائر 11453000 فرد، كان عدد المشتغلين لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة يقدر بحوالي 19 % من السكان النشيطين اقتصاديا.[3]

تظهر أرقام الجدول السابق التطور الذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل بالجزائر. لكن المقارنة تظهر أن هذا المعدل يبقى ضعيف نسبيا مع مقارنة بالدول المتقدم. ففي كندا وفرنسا مثلا بلغ نصيب هذاالصنف من المؤسسات في التشغيل الكلي على التوالي 55 % و 60%,[4]

ويرجع هذا الضعف النسبي في الدور التشغيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى كون القطاع الخاص في الجزائر ما زال في مراحل تطوره الأولى، وهو يتكون في جزء كبير منه من المؤسسات الصغيرة جدا، هذا إضافة إلى تركزه في قطاعات تتميز بضعف قدرتها على توفير مناصب الشغل، مثل التجارة والخدمات.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام للجزائر

يسهم القطاع الخاص في عمومية بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام. من ناحية ثانية تميزن هذه المساهمة بالتحسن خلال الزمن بفعل التوجه نحو القطاع الخاص وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية.

جدول رقم 03: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تبعا للقطاعات القانونية.

الفترة: 2004 ـ 2008. الوحدة: مليارد.ج

السنة / القطاع	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العمومي	598.6	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.2	686.59	16.2
مساهمة القطاع الخاص	2146.7	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.8	3551.33	83.8
المجموع	2745.3	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.6	100	4237.9	100

المصدر : Office nationale de statistiques

المحور الثاني: عرض ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تسمح دراسة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوقوف على حركة هذا النوع من المؤسسات خلال الزمن بالوقوف على الجهد المبذول في مجال إنشاء المؤسسات حسب القطاعات القانونية ومجال النشاط. كما تكشف أعداد المؤسسات المشطوبة عن وجود مشاكل تعيشها هذه المؤسسات.

نهتم في هذا المحور بدراسة معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومعدلات اختفائها وطبيعتها القانونية (شخصيات اعتبارية، شخصيات طبيعية ونشاطات حرفية)، وكذا توزيعها الجغرافي. واقتصرنا في هذا المحور على دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بسبب أهميتها، وكذا بسبب نقص الإحصائيات الرسمية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. كما انصب اهتمامنا على الفترة ما بعد 2012 وهذا بسبب أهمية هذه الفترة وتوفر المعلومات بشأنها.

الفرع الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2012 ـ 2016

تسمح دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالوقوف على توزيع هذه المؤسسات حسب حجمها، طبيعتها القانونية، طبيعة نشاطها وتوزيعها الجغرافي وكثافة تواجدها.

الفقرة الأولى: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حسب طبيعتها القانونية خلال الفترة 2012 ـ 2016

شهد مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تطورا معتبرا خلال الزمن، إذ انتقل عددها من 207949 مؤسسة خلال سنة 2002 إلى 1022621 مؤسسة خلال سنة 2016. وكانت أغلب هذه المؤسسات مؤسسات خاصة.

جدول رقم 04: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنوات 2012، 2014 ونهاية 2016

البيان / السنة	سنة 2012		سنة 2014		سنة 2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1 ـ مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة						
ـ شخصيات اعتبارية (معنوية)	407779	59.32	482130	58.76	575906	56.32
ـ شخصيات طبيعية	124923	18.17	151761	18.49	446325	43.65
ـ نشاطات حرفية	154123	22.42	186303	22.69		
منها مهن حرة					**211083**	**20.64**
منها نشاطات حرفية					**235242**	**23.00**
المجموع الجزئي الأول	**686825**	**99.92**	**820194**	**99.93**	**1022231**	**99.96**
2 ـ مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية						
ـ شخصيات اعتبارية (معنوية)	561	0.08	544	0.07	390	0.04
المجموع الجزئي الثاني	**561**	**0.08**	**544**	**0.07**	**390**	**0.04**
المجموع العام	**687386**	**100**	**820738**	**100**	**1022621**	**100**

المصدر: ـ سنة 2012: R.A.D.P. Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement. Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information. Statistique de la PME. N° 25. Novembre 2014. P. 10.

ـ سنة 2014: R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines. Direction générale de la veille stratégique, des études et des statistiques. Bulletin d'information. Statistique de la PME. N° 25. Données du 1er semestre 2014. Novembre 2014. P. 08.

ـ سنة 2016: R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines . Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information statistique. N° 30. Mai 2017. P.9.

والملاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر كانت من الحجم الصغير جدا، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة جدا **(أقل من 10 عمال)** 993170 مؤسسة، وهو ما يمثل نسبة 97.2 %، في

حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة (ما بين 10 و 49 عامل) 26281 مؤسسة، أي ما يعادل 2.57 %، بينما لم يتعدد عدد المؤسسات المتوسطة(من 50 إلى 249 عامل) 3170 مؤسسة، وهو ما يشكل نسبة 0.31 %.[1]

الفقرة الثانية: التطور العام لإنشاء وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002 ـ 2016 حركية ملحوظة نتج عنها ارتفاع عدد هذا الصنف من المؤسسات من 189552 مؤسسة خلال سنة 2002 إلى 1.022.231 مؤسسة خلال سنة 2016. بالمقابل تميز معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالارتفاع النسبي مع حدوث تذبذبات في هذا المعدل. وتجدر الإشارة إلى أن أرقام الجدول التالي تتضمن فقط أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنوعيها الشخصيات الاعتبارية والشخصيات الطبيعية. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد قدر خلال سنة 2012 بـ 557 مؤسسة ذات طبيعة اعتبارية، في حين بقي هذا العدد دون تغير خلال سنة 2013.

جدول رقم 05: تطور عام لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الزمن

البيان	عدد المؤسسات							
السنة	العدد في بداية السنة	الإنشاء	إعادة التنشيط	إلغاء (شطب)	معدل الوفاة	نمو	معدل النمو	العدد في نهاية السنة
2002	189552	21244	1972	4789	22.54	18397	9.71	207949
2003	207949	18987	1920	3407	17.94	17500	8.42	225449
2004	225449	21018	2863	3488	16.59	20393	9.05	245842
2005	245842	24352	2702	3090	12.68	23964	9.75	269806
2006	269806	24835	2481	3176	12.78	24140	8.95	293946
2007	293946	27950	2966	3475	12.43	27441	9.34	321387
2008	321387	30541	3866	9892	32.38	24515	7.63	345902
2009	345902	27943	3389	7915	28.32	23417	6.77	369319
2010	369319	26239	5392	9189	35.02	22442	6.08	391761
2011	391761	30530	5876	8050	26.36	28356	7.24	420117
2012	420117	20308	3962	2423	11.93	21847	5.20	441964
2013	711275	66854	8191	8791	13.15	65984	9.28	777259
2014	777259	42055	3356	2676	6.36	42935	5.52	820194
2015	820194							934037
2016	934037	108538	14127	34471	31.75	88194	9.44	1022231

المصدر: نقلا بتصرف. **سنوات 2002 ـ 2012:** Farida Nemeri Yaici. Les PME et l'emploi en Algérie. Une diversité de dispositifs d'appui pour quels résultats. Les cahiers du CREAD. N° 110. P.55. Tiré de Les Cahiers du CREAD - Dspace CREAD. dspace.cread.dz:8080/bitstream/.../3.LES-PME-ET-L%27EMPLOI-EN-ALGERIE.pdf. Article consulté le 10/10/2017

سنوات:2013، 2014 ، 2016 CNAS Tiré de R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines . Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information statistique. N° 24. Année 2013. Edition Avril 2014. P.9. P.09. N° 25. Novembre 2014. P.09. et N°30.Mai 2017.P.15 Bulletin d'information Statistique - industrie. www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_30.pdf

الفرع الثاني: واقع إنشاء وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية خلال سنتي 2012 و 2016

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا في عدد المؤسسات المنشأة. لكن هذا الاتجاه رافقه من ناحية ثانية ارتفاع نسبة المؤسسات المتوفاة.

جدول رقم 06: حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2012 حسب الطبيعة القانونية

[1] CNAS نقلا عن R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines. Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information statistique. N° 30. Mai 2017. P.9.

البيان / الطبيعة	سنة 2011	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2012					معدل النمو %
		الإنشاء (1)	إعادة التنشيط (2)	إلغاء (شطب) (3)	معدل الشطب	نمو 1+2 - 3	المجموع
1 ـ مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة							
ـ شخصيات اعتبارية (معنوية)	391761	15471	2534	1987	12,84	16018	407779	6.30
ـ شخصيات طبيعية	120095	4979	.	151	3,03	4828	124923	6.54
ـ نشاطات حرفية	146881	7286	.	44	0,60	7242	154123	8.95
المجموع الجزئي الأول	658737	27736	2534	2182	7,86	28088	686825	6.93
2 ـ مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية							
ـ شخصيات اعتبارية (معنوية)	599						561	6.34.
المجموع الجزئي الثاني	599						561	6.34.
المجموع العام	642913						687386	6.29

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف اعتمادا على R.A.D.P. Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement Direction générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques. Bulletin d'information. Statistique de la PME. N° 21. Données du 1er semestre 2012. Octobre 2016. P. 18.

جدول رقم 07 : حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2016 حسب الطبيعة القانونية وطبيعة النشاط الممارس

البيان / الطبيعة	سنة 2015	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2016					المجموع 5+0=7
		الإنشاء (1)	إعادة التنشيط (2)	إلغاء (شطب) (3)	معدل الشطب 1÷3=4	نمو 3.2+1=5	معدل النمو 0÷5=6
	(0)						
1 ـ مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة							
ـ شخصيات اعتبارية (معنوية)	573901	41635	8056	11686	28.06	38005	6.62	579906
ـ شخصيات طبيعية	396136	66903	6071	22785	34.05	50189	12.66	446325
المجموع	934037	108534	14127	34471	31.76	88194	9.44	1022231

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف نقلا عن CNAS نقلا عن R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines . Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information statistique. N° 30. Mai 2017. P.14.

الفقرة الأولى: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنتي 2012 و 2016

تسمح عمليات إنشاء المؤسسات بظهور مؤسسات جديدة إلى الوجود، والذي يقاس بالصيغة التالية:

معدل الإنشاء = عدد المؤسسات المنشأة (المولدة) في الفترة $ز_0$ ÷ مجموع المؤسسات المتوفرة في الفترة $ز_0$

ويشمل مفهوم إنشاء المؤسسات الإنشاء الجديد من خلال إعادة امتلاك مؤسسة ما، أو الإنشاء من خلال إعادة تنشيط مؤسسة. ويترتب عن الإنشاء الجديد استغلال وسائل إنتاج جديدة تسمح برفع الطاقات الإنتاجية، في حين أن هذا الأمر قد لا يتحقق عند التوليد بالاستيلاء (Création par reprise)، وهو الإنشاء الذي ينتج عند استيلاء مؤسسة اقتصادية ما كليا أو جزئيا على مؤسسة اقتصادية أخرى قائمة. كما يعتبر من قبيل الإنشاء إعادة تنشيط مؤسسة قديمة كانت متوقفة عن العمل.[5]

بالنسبة للجزائر شهدت فترة 2011 ـ 2016 ارتفاعا محسوسا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة قدر بـ 6.29 % خلال الفترة 2011 ـ 2012، ليرتفع هذا المعدل إلى 9.44 % خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015. وسجلت المؤسسات الخاصة الحرفية والمؤسسات ذات الشخصية الطبيعية أكبر نسبة نمو.

الفقرة الثانية: اختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنتي 2012 و 2016

في ما يخص شطب (اختفاء، زوال) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعبر عنه بمعدل الاختفاء، والذي يساوي عدد المؤسسات المختفية خلال الفترة ($ز_0$. $ز_ن$)÷ عدد المؤسسات المتوفرة في الفترة $ز_0$، فقد بلغ خلال السداسي الأول من سنة 2012 عدد 2182 حالة، وهو ما يشكل 7.86 % من مجموعة

المؤسسات المنشأة خلال نفس السنة، في حين ارتفع متوسط هذا المؤشر إلى 31.76 % خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 فقد تم إنشاء 88194 مؤسسة، وحيث مست هذه العملية بشكل أكبر المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية.

الفرع الثالث: واقع إنشاء وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط الممارس

تسمح دراسة أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة والمشطوبة حسب طبيعة النشاط الممارس بإعطاء فكرة عن حيوية القطاعات المختلفة والمشاكل التي تعيشها. ولقد اعتمدنا لتوضيح هذا الجانب من الدراسة على ما توفر لنا من إحصائيات، وهي إحصائيات سنة 2012.

جدول رقم 08 : حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب طبيعة النشاط الممارس خلال السداسي الأول من سنة 2012

البيان	سنة 2011 (0)	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2012							نسبة القطاع إلى مجموع القطاعات ÷7=8 المجموع الكلي
قطاع النشاط		الإنشاء (1)	إعادة التنشيط (2)	إلغاء (شطب) (3)	معل الشطب (4)	نمو 3.2+1 = 5	معدل النمو 0 ÷ 5=6	المجموع 5+0=7	
أ ـ الزراعة والصيد									
1 ـ الزراعة والصيد	4006	136	21	21	15.44	136	3.39	4142	1,01
المجموع الجزئي الأول	4006	136	21	21	15.44	136	3.39	4142	
ب ـ محروقات، طاقة، مناجم وخدمات مرتبطة بها									
2 ـ الماء والمناجم	106	2	1	0	0	3	2.83	109	0,026
3 ـ محروقات	599	15	2	1	6.66	16	2.67	615	0.15
4 .خدمات وأشغال بترولية	293	17	0	2	11.76	15	5.11	308	0.075
5 ـ مناجم ومحاجر	958	25	3	4	16	24	2.50	982	0.240
المجموع الجزئي لثاني	1656	59	6	7	11.86	58	3.50	2014	0.49
ت ـ عمارة وأشغال عمومية									
8.عمارة وأشغال عمومية	135752	3893	908	678	17.41	4123	3.03	139875	0.34
المجموع الجزئي الثالث	135752	3893	908	678	17.41	4123	3.03	139875	
ث ـ صناعة مانيفاكتورية									
6.ص ت م ISMME	9900	236	31	26	11.01	241	2.43	10141	2.48
7 ـ مواد البناء	8225	244	42	24	9.83	262	3.18	8487	2.08
8 ـ كيمياء، بلاستيك	2603	109	11	13	11.92	107	4.11	2710	0.66
10.صناعة زراعية غذائية	19172	586	91	91	15.52	586	3.05	19758	4.84
11 ـ صناعة النسيج	4727	167	25	9	5.38	183	3.87	4910	1.20
12 ـ صناعة الجلود	1718	26	6	3	11.53	29	1.68	1747	0.42
13.صناعة الخشب والورق	13701	447	80	59	13.19	468	3.41	14169	3.47
14 ـ صناعات أخرى	3844	91	13	11	12.08	93	2.41	3937	0.96
المجموع الجزئي الرابع	63890	1906	299	236	12.38	1969	3.08	65859	16.15
ج ـ خدمات									
15 ـ نقل واتصالات	36620	1709	238	250	14.62	1697	4.63	38317	9.39
16 ـ تجارة	69837	3430	429	239	6.96	3530	5.05	73367	17.99
17 ـ فندق واطعام	21251	849	131	105	12.36	875	4.11	22126	5.42
18.خدمات مقدمة للمؤسسات	26595	2170	247	199	9.17	2218	8.33	28813	7.06
19.خدمات مقدمة للعائلات	26977	1043	233	139	13.32	1137	4.21	28114	6.89
20 ـ مؤسسات مالية	1329	87	6	5	5.74	88	6.62	1417	0.34

21 ـ خدمات عقارية	1124	70	8	5	7.14	73	6.49	1197	0.29
22 ـ خدمات للجماعات	2424	119	8	13	10.92	114	4.70	2538	0.62
المجموع الجزئي الخامس	186157	9477	1300	1045	11.02	9732	5.22	195889	48.03
المجموع الكلي	391761	15471	2534	1987	12.84	16018	4.08	407779	100

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف اعتمادا على: R.A.D.P. Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement. Direction générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques. Bulletin d'information. Statistique de la PME. N° 21. Données du 1er semestre 2012. Octobre 2016. P. 17.

الفقرة الأولى: واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط الممارس

الملاحظة الأولى التي يمكن الخروج بها من أرقام الجدول الوارد أعلاه هي أنه خلال سنة 2012 كانت قطاعات التجارة، النقل والاتصالات، الخدمات المقدمة للعائلات هي أهم القطاعات المنشئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في حين تعتبر قطاعات الماء والمناجم، خدمات وأشغال بترولية، المحروقات أقل القطاعات استقطاب وإنشاء للمؤسسات الصغيرة. هذا الوضع قد يعود لكون أشغال هذه القطاعات هي من اختصاص مؤسسات كبيرة لما تتطلبه من وارد مالية كبيرة وخبرات.

الفقرة الثانية: واقع زوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط الممارس

بالنسبة لسنة 2012 كانت أكبر نسبة لاختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد سجلت على مستوى قطاعات البناء والأشغال العمومية، الصناعات الميكانيكية، المعدنية والكهربائية وكذا الصناعات الكيميائية والبلاستيكية وصناعات الخشب والورق...

أما بالنسبة لسنة 2016 وبالنظر إلى طبيعة الشخصية القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة النشاط الاقتصادي الممارس فقد تم تسجيل ما يلي:

ـ بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية الطبيعية بلغ عدد المؤسسات الزائلة 22785 مؤسسة توزعت على النحو التالي: الصحة (2414 مؤسسة، وهو ما يعادل 10.59 % من مجموع المؤسسات المنسحبة)؛ العدل (538 مؤسسة، أي ما يعادل 2.36 %)، المزارع (6617 مؤسسة، أي ما نسبته 29.04 %)، الحرف (13216، النسبة 58.00).[6]

ـ بالنسبة للتوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الاعتباري فإن عدد الوفيات معدلات الوفيات بلغ خلال سنة 2016 حوالي 11686 مؤسسة، حيث كانت أغلب نسبة من المؤسسات المنسحبة من النشاط متركزة في قطاع الخدمات (7085 مؤسسة)، والصناعات المانيفاتورية (1440) وقطاع البناء والأشغال العمومية (3034 مؤسسة)، قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم ولخدمات المرتبطة بها (32 مؤسسة)، الزراعة والصيد (95 مؤسسة). وعموما نسجل ارتفاع وتيرة المؤسسات الصغيرة المتوفاة خلال سنة2016 مقارنة بسنة 2015، إذ انتقل عدد هذا النوع من المؤسسات من 7956 مؤسسة خلال سنة 2015 إلى 11686 مؤسسة خلال سنة 2016.[7]

الفرع الرابع: واقع إنشاء وزوال وكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ولايات ومناطق الجزائر خلال سنة 2014

يمكن الوقوف على واقع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ولايات الجزائر، ومناطقه وكثافتها ومعدل إنشائها وزواله اعتمادا على معطيات الجدول الوارد أدناه.

إلا أنه من الضروري القول أن معطيات الجدول الوارد أدناه، والصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، تتعارض مع معطيات أخرى صادرة عن نفس الوزارة. فقد ورد في الصفحة رقم 3 من نشرية الإعلام

الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 26، الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل أصنافها يقدر بـ 852053 مؤسسة. كما ورد في الصفحة رقم 12 من نفس النشرية جدولا يحمل رقم يشير إلى أن أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2014 بلغ 496989 مؤسسة، وكذلك الحال بالنسبة للجدول رقم 14 الوارد في الصفحة 17 من نفس النشرية والذي يشير إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بـ 496989 مؤسسة.

وبالرغم من هذا الإشكال الذي يشوب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2014 إلا أننا رأينا أنه من المفيد إدراج الجدول الوارد أدناه لإظهار توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ولايات الجزائر ومناطقها المختلفة، وهو توزع يبين أهم الولايات في مجال إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

جدول رقم 09: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكثافتها حسب الولايات خلال سنة 2014

الجهة	الولاية	العدد خلال سنة 2013	الإنشاء	الشطب	نسبة الشطب إلى الإنشاء	إعادة التنشيط	النمو	معدل النمو 2014 مقارنة بـ2013	العدد خلال سنة 2014	عدد السكان حسب إحصاء 2008	معدل التركز (عدد م ص م÷عدد السكان)× 1000
شمال وسط	الجزائر	52797	3677	471	12.81	638	3844	7,28	56641	2988145	18.96
	تيزي وزو	27139	2469	786	31.83	709	2392	8.81	29531	1127607	26.19
	بجاية	21845	1888	218	11.55	352	2022	9.26	23867	912577	26.15
	تيبازة	19097	2075	331	15.95	227	1971	10.32	21068	591010	35.65
	بومرداس	16583	1579	272	17.23	171	1478	8.91	18061	802083	22.52
	البليدة	15648	1429	385	26.94	321	1365	8.72	17013	1002937	19.96
	البويرة	10045	982	97	9.88	198	1083	10.78	11128	695583	16.00
	عين الدفلى	7417	562	43	7.65	109	628	8.47	8045	766013	10.50
	المدية	7371	647	201	31.07	179	625	8.48	7996	819932	9.75
المجموع الجزئي		**177942**	**15308**	**2804**	**18.32**	**2904**	**15408**	**8.66**	**193350**	**9705887**	**19.92**
شمال غرب	وهران	21722	2509	221	8.81	421	2709	12.47	24431	14540	16.80
	الشلف	11037	793	366	46.15	143	570	5.16	11607	1002088	11.58
	تلمسان	9773	989	127	12.84	179	1041	10.65	10814	604744	17.88
	سيدي بلعباس	7902	716	82	11.45	124	758	9.59	8660	949135	9.12
	مستغانم	7395	751	174	23.17	180	757	10.24	8152	737118	11.06
	معسكر	7212	880	82	9.32	133	931	12.91	8143	784073	10.39
	غليزان	6192	464	32	6.90	69	501	8.09	6693	371239	18.03
	عين تيموشنت	7807	320	16	5.00	30	334	4.28	5141	726180	7.08
المجموع الجزئي		76040	7422	1100	14.82	1279	7601	10	83641	**6628655**	**12.62**
شمال شرق	قسنطينة	14652	1339	330	24.65	193	1202	8.20	15854	938475	16.89
	عنابة	11499	632	151	23.89	137	618	5.37	12117	609499	19.88
	سكيكدة	9895	750	155	20.67	104	699	7.06	10594	898680	11.79
	ميلة	8414	618	56	9.06	54	616	7.32	9030	766886	11.77
	جيجل	7916	841	142	16.88	256	955	12.06	8871	636948	13.93
	قالمة	5771	550	69	12.55	79	560	9.70	6331	482430	13.12
	الطارف	4235	339	42	12.39	85	382	9.02	4617	408414	11.30
المجموع الجزئي		62382	5069	945	18.64	908	5032	8.07	67414	4741332	**14.22**
مجموع الشمال		316364	27799	4849	17.44	5091	28041	8.86	344405	21075874	16.34
الهضاب العليا	سطيف	20606	1549	456	29.34	391	1847	8.96	22090	1489979	14.83
	باتنة	11512	954	194	20.34	146	906	7.87	12418	1119791	11.09
	برج بوعريرج	10030	888	149	16.78	245	984	9.81	11014	628475	17.52
	المسيلة	9364	1081	293	27.10	202	990	10.57	10354	990591	10.45
	الجلفة	7058	663	242	36.50	93	514	7.28	7572	1092184	6.93
	تيارت	6520	530	75	14.15	80	535	8.21	7055	846823	8.33
	تبسة	6516	417	39	9.35	16	394	6.05	6910	648703	10.65
	خنشلة	5419	357	81	22.69	61	337	6.22	5756	386683	14.89
	أم البواقي	5095	425	213	50.12	87	299	5.87	5394	621612	8.68
	الأغواط	4881	349	243	69.63	63	169	3.46	5050	455602	11.08
	سوق اهراس	4604	333	103	30.93	73	303	6.58	4907	438127	11.20
	سعيدة	2806	221	267	120.81	65	19	0.68	2825	330641	8.54
	النعامه	2530	220	13	5.91	28	235	9.29	2765	192891	14.33
	البيض	2363	239	3	1.25	13	249	10.54	2612	228624	11.42
	تيسمسيلت	2273	261	388	148.66	44	83.			294476	7.44
المجموع الجزئي		101577	8487	2759	32.51	32.51	7335	7.22	108912	9765202	11.15

الجنوب	غرداية	7597	349	640	142	88	409	256	605	10.48	6377	7974	363598	21.93
	ورقلة	7489	606	360	59.41	48	294	3.93	7783	558558	13.93			
	بسكرة	5953	409	256	62.59	121	274	4.60	6227	721356	8.63			
	الوادي	5772	640	88	13.75	53	605	10.48	6377	647548	9.85			
	بشار	5837	264	110	41.67	76	230	3.94	6067	270061	22.47			
	أدرار	3289	316	237	75.00	35	114	3.47	3403	399714	8.51			
	تمنراست	2510	234	78	33.33	57	213	8.49	2723	176637	15.42			
	تندوف	1528	110	49	44.55	16	77	5.04	1605	52333	30.67			
	إليزي	1498	129	126	97.67	12	15	1.00	1513	49149	30.78			
المجموع الجزئي		41473	3057	1446	47.30	2199	5.30	43672	3238954	13.48				
المجموع الكلي		459414	39343	9054	23.01	37575	8.18	496989	34080030	14.50				

المصدر: R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines. Direction générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques. Bulletin d'information statistique de la PME. N° 26. Année 2014. Edition Avril 2015. P. 18 – 22.

الفقرة الأولى: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ولايات الجزائر خلال سنة 2014

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر جغرافية الجزائر بصورة غير متوازنة، سواء من حيث المناطق أو من حيث الولايات. وينعكس هذا الاختلال الجغرافي في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا حسب المناطق والولايات.

تظهر الأرقام الخاصة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة والصغيرة أنه خلال السداسي الأول من سنة 2013 كانت منطقة الشمال تحوز 59.32 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بالجزائر. أما منطقة الهضاب العليا فقد حازت 30.44 % من مجموع المؤسسات، في حين كان نصيب الجنوب قرابة 8.25 %، بينما الجنوب الكبير لم يحز سوى 1.99 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. في سنة 2016 كانت منطقة الشمال تتوفر على 400615 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يمثل 69.56 %. وجاءت في المرتبة منطقة الهضاب العليا بنسبة 21.83 %، في حين جاءت منطقة الجنوب في المرتبة الثالثة بنسبة 8.61 %,

أما من حيث معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 فإن المعدل الوطني بلغ 8.8 %. وحسب المناطق فإن منطقة الشمال الغربي من الجزائر سجلت أعلى معدل نمو بـ 10 %، في حين سجلت منطقة الهضاب العليا أقل نسبة نمو مقارنة ببقية مناطق الجزائر.

على المستوى الولائي نجد العديد من الولايات التي حققت معدلات نمو تفوق المتوسط الوطني، كمثال على ذلك نذكر ولايات معسكر، وهران، الوادي، المسيلة، جيجل.

في ما يخص معدل الشطب نجد أن المعدل الوطني خلال سنة 2014 بلغ 23.01 %، وهو معدل يعتبر مرتفعا. وحسب هذا المؤشر نجد أن منطقة الجنوب سجلت أعلى معدل وفاة في وسط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل قدر بـ 47.30 %، ثم تلي هذه المنطقة منطقة الهضاب العليا. أما بالنسبة للولايات فإن ولايات إليزي، تندوف، أدرار، بسكرة الوادي... سجلت أعلى معدلات الشطب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الأرقام تظهر أن منطقتي الجنوب والهضاب تشهد أقل النتائج في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أعلى النتائج في مجال الاختفاء. هذه الأرقام تثبت صعوبة الوضع في هذه المناطق. وقد يفسر بعدم توفر شروط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسط، سواء من حيث توفر الهياكل القعدية، نقص خبرة المقاولين، ضعف الأسواق الولائية...

نختم هذه النقطة بالقول أن بعض مصادر المعلومات تنظر إلى ما أنجز في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه إخفاق. فحسب السيد عبد الغني مبارك، مدير في وزارة الصناعة والمناجم، فإن

من تم إنشائه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة هو عدد محدود. فخلال سنة 2007 كان الهدف مستقبلا هو إنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لكن من أصل هذا العدد لم يتم تحقيق سوى 935.000 مؤسسة خلال سنة 2015.[8] الغريب أن حتى هذا الرقم المقدم من طرف السيد عبد الغني مبارك لا نجد له أثر في الإحصائيات الرسمية. فحسب أرقام وزارة الصناعة والمناجم كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2015 يقدر بـ 459414 مؤسسة.

الفقرة الثانية: توزيع وكثافة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ولايات ومناطق الجزائر خلال سنة 2014

يسمح مؤشر كثافة السكان بتقدير الجهد المبذول في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بـ 1000 ساكن. استنادا إلى معطيات الجدول السابق نلاحظ أن معدل تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يقدر بـ 14.50 مؤسسة مقابل كل 1000 ساكن. بمقارلانة هذا المؤشر بمؤشر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي يبلغ 45 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن، سنكتشف ضعف هذا المؤشر بالنسبة للجزائر.[9]

نشير إلى أنه في ظل عدم توفر إحصائيات عن عدد سكان الجزائر وتوزعهم حسب الولايات اضطررنا للاعتماد على التعداد السكاني لسنة2008. لا بد من القول أن الاعتماد على هذا التعداد لا يظهر واقع كثافة المؤسسات لصغيرة والتوسطة بالجزائر، لأنه لو توفرت لنا أرقام حول تعداد السكان في الجزائر خلال سنة 2014 سنجد أن استعمالها سيؤدي إلى ميل مؤشر كثافة تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التناقص مقارنة بالنتائج الت يتوصلنا إليها في العمود لأخير من الجدول الأخير.

هذا المعدل يرتفع في منطقة الشمال الوسط وينخفض نسبيا في منطقة الجنوب. أما على مستوى الولايات فنجد أن أعلى نسبة لتركز هذا الصنف من المؤسسات توجد بكل من تيبازة، بشار، تيزي وزو، بجاية، بومرداس...

نلاحظ أن خلال الأرقام أن ولاية تيزي وزو تعتبر من بين الولايات الأكثر إنشاء للمؤسسات الصغيرة جدا، لكن في واقع الأمر نجد أن العدد الأكبر من المؤسسات المنشأة هو عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا، مثل محلات بيع البيتزا، حافلات النقل وشاحنات نقل مواد البناء. على النقيض من ذلك نلاحظ أن ولاية برج بوعريرج، حتى وإن كانت لا تحتل مكانة متقدمة في قائمة الولايات من زاوية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تعتبر الولاية الأكثر إنشاء للمؤسسات المتوسطة، وهي المؤسسات التي تعتبر حقيقة محركة للاقتصاد.[10]

أما من حيث كثافة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب الإحصائيات الديموغرافية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات التي قدرت عدد سكان الجزائر في 1 جانفي 2015 قدر بـ 39.5 مليون نسمة، فإن متوسط عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل 1000 نسمة قدر بـ 21. هذا اتحسن في هذا المؤشر يعود إلى الارتفاع الكبير الذي شهده عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2015.[11]
إلا أن هذا المؤشر لا يتوزع بالتساوي بين مناطق ابلاد، إذ نسجل الأرقام التالية:

- منطقة شمال البلاد: 16 م.ص.م لكل 1000 ساكن؛
- منطقة الجنوب: 13 م.ص.م لكل 1000 ساكن.
- منطقة الهضاب العليا: 11 م.ص.م لكل 1000 ساكن.

ولا يتوقف الاختلال على الاختلال الجغرافي بل يتعدى إلى أهم من ذلك وهو الاختلال في طبيعة المؤسسات، إذ نجد أن الغلبة للمؤسسة المتناهية في الصغر، وهو ما يعني نقص كبير في عدد المؤسسات المتوسطة التي تشغل أكثر من 50 أجير.[12]

هذه الاختلالات العديدة تتطلب تصحيحا من خلال اتخاذ السلطات الجزائرية لإجراءات من شأنها تشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة وخصوصا في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

المحور الثالث: تحليل أسباب بطء إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وارتفاع نسبة الاختفاء

نعمل خلال هذا المحور الثالث من ورقة بحثنا على تفسير عوامل بطء إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وارتفاع نسبة الإختفاء. وسنستهل تحليلنا هذا بتقديم بعض الأفكار النظرية ذات الصلة بهذه المسائل.

الفرع الأول: دورة حياة المؤسسة كتفسير نظري لنشأة وتطور وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعود ظهور وتطور المؤسسات إلى توفر جملة من العوامل المساعدة يجعلالمؤسسة تمر بمراحل عديدة غالبا ما تنتهي بزوال هذه المؤسسات. هذه العوامل تمارس تأثيرا أكبر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب خصائصها.

يمكن اعتبار نشأة وتطور وزوال المؤسات الصغيرة والمتوسطة ظاهرة طبيعية شبيهة بدورة حياة الكائنات الحية، حيث تتميز كل مرحلة بخصائص معينة.

- ففي البدء يتولى شخص مقدام يحمل تصورا لنشاط مؤسسة ويمتلك بعض الأموال الناتجة من مدخراته أو مدخرات أقاربه وأصدقائه إطلاق مؤسسة صغيرة يطبعها بقيمه الشخصية.[13] وقد يستطيع هذا المقاول خلال هذه المرحلة تحقيق الكثير من الإنجازات، كما تواجهه صعاب وخفاقات ناتجة عن تقلب بيئة الأعمال وعن أخطاء في التقدير.

- ثم تمر المؤسسة الناشئة بمرحلة نمو ينتج عنها ارتفاعا تدريجيا لمبيعاتها أرباحها، وهو ما يمكنها من الحصول على التمويل المصرفي الذي يستعمل بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة في زيادة معدلات الاستثمار.

- تلي مرحلة نمو المؤسسة مرحلة ثالثة تتميز بالاستقرار والنضج واتساع نطاق الإنتاج وحتى دخول أسواق جديدة وإطلاق منتجات جديدة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات وحجم رقم الأعمال والأرباح. كل هذه الأمور تتم في ظل وجود منافسة تدفع إلى الابتكار والتوسع وتحسين القدرات الإنتاجية باقتناء تجهيزات جديدة متطورة، ومن تم تصبح المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية أكبر. وخلال هذه المرحلة، التي قد تدوم ما بين 10 و 50 سنة، يصل السوق إلى مستوى التشبع، وحينها تسعى المؤسسة إلى الحفاظ على حصتها من السوق باعتماد استراتيجية تقوم على تخطيط وتصور وابتكار واعتماد هيكل تنظيمي جديد وربط علاقات تعاون مع مؤسسات أخرى وتطوير منتجاتها لتلبية رغبات الزبائن، وهذا من أجل إطالة نموها. ويمكن للمؤسسة تحقيق هذا الأمر من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه، وهو ما يمكنها من ترك بصماتها في المجتمع، وهو عامل يساعد على ديمومة المؤسسة.[14]

- تصل مرحلة نضج واستقرار المؤسسة إلى مداها لتدخل بعدها في مرحلة حرجة من عمرها. وينتج هذا الوضع بسبب دخول المؤسسة في مجالات عمل قد لا تمتلك فيها خبرة ومعلومات كافية وهو ما يتطلب منها توفير موارد مالية أكبر. وفي حالة إساءة إدارة المؤسسة فإنها تتعرض لمخاطر مالية تعرضها لصعوبات عديدة تعجل بزوالها. كما أن عجز المؤسسة في القيام بإعادة هيكلة ناجحة يعرضها لمخاطر عديدة. هذا

الوضع يتعقد أكثر بسبب اشتداد المنافسة في القطاع الذي تعمل به المؤسسة، وهذا نتيجة استقطاب هذا القطاع المربح لعدد أكبر من المؤسسات المنافسة. في هذه الظروف يتراجع الطلب على منتجات هذه المؤسسة، وقد تميل أسعار منتجاتها إلى الانخفاض مسببة انخفاض أرباحها وازدياد حاجتها للتمويل.

- حينما تتعقد أمور المؤسسة قد يفكر المقاول في إمكانية غلق مؤسسته، تغيير نشاط المؤسسة، أو الاستمرار في العمل مع إعادة هيكلة نشاطها للتأقلم مع أوضاع السوق. وتعتبر عملية إعادة هيكلة المؤسسة دورة حياة جديدة للمؤسسة. وهذه المرحلة تتطلب موارد مالية جديدة لتسوية الديون المترتبة عن المؤسسة في المرحلة السابقة.

الفرع الثاني: أثر البيئة على زوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود زوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تضافر جملة من العوامل، منها ما هو ذو صلة بالبيئة الداخلية لهذه المؤسسة، ومنها ما يرتبط بالبيئة الخارجية.

الفقرة الأولى: أثر البيئة الداخلية على نشأة وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من بين الأسباب الخاصة بالبيئة الداخلية للمؤسسة والتي تؤدي إلى اختفاء هذه المؤسسات من الوجود نجد عوامل ذات صلة بصاحب المؤسسة، ومنها ما يرتبط بخصائص المؤسسة ذاتها.

فمن حيث الأسباب المؤدية إلى زوال المؤسسة والتي ترتبط بالمقاول يرى الكثير من المفكرين أمثال كنتيلون (1755) وآدم سميث، ساي (1803)، ألتمان (Altman 1983) يرجعون اختفاء المؤسسة إلى عدم قدرة المقاول وتهاونه وضعف إمكانياته وعجزه عن تقدير التكاليف. كما يرى هاياك و كيرزنر (Hayek et KIrzner) من المدرسة النيوكلاسيكية النمساوية أن المقاولون الناجحون هم أولئك المقاولين الذين يمتلكون قدرة على التنبؤ بالمستقبل.[15]

أولا: نقص الخبرة الإدارية والفنية والتدريب لمسيري وعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة نقص اليد العاملة المؤهلة عموما. وعموا يمكن حصر أهم الأمور ذات الصلة بهذه المسألة والنتائج المترتبة عنها في النقاط التالية:

- عدم تحكم مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوظائف الإدارية المختلفة، مثل إهمال دور التخطيط بالنسبة للمؤسسة، الأمر الذي ينعكس سلبا على بقية وظائف المؤسسة. هذا الأمر راجع لافتقاد الكثير من المقاولين للقدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية...[16] ففي كثير من الأحيان لا يقيم هؤلاء المديرون اعتبارا لوظيفة التخطيط، وعدم اعتماد هيكل تنظيمي مناسب، هذا إلى جانب افتقارهم إلى قدرات المراقبة المرنة والتحفيز الملائم.[17] كما لا يلجأ بعض المقاولين لاستراتيجية تطوير، إذ أن بعضهم يتخوف من فقدان سيطرته على مؤسسته إن هي مالت إلى التطور والنمو. وفي كثير من الأحيان تعجز المؤسسة عن رسم استراتيجية بعيدة المدى، بل تهتم أكثر بضمان بقائها يوما بعد يوم.[18]

وهي عوامل تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومواجهة هذه المؤسسات لصعوبات تسويق منتجاتها محليا ودوليا.

هذه العوامل تنعكس سلبا على تكاليف الإنتاج للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية.

أما على صعيد اليد العاملة فإن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسط تميل إلى تشغيل يد عاملة ذات مستوى مهني منخفض نسبيا، وهذا بسبب عدم تقديم أجور مغرية تسمح باستقطاب الكفاءات، هذا إلى جانب عدم التأمين علة هذه اليد العاملة وعدم إخضاعها لدورات تدريبية لتسحين المستوى.

ثانيا: طريقة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى نشوب صراعات ما بين مالكيها

يؤدي عدم وضوح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى نشوب خلافات وصراعات بين الشركاء، الأمر الذي ينعكس سلبا على المؤسسة. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتركز السلطة في يد صاحب العمل ورفضه تفويض جزء من سلطته لمرؤوسيه، وبذلك يقوم بالجمع بين الملكية والإدارة، وهو أمر يعيق تطور المؤسسة.

وتشكل مسألة استخلاف المقاولين صعوبة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فإذا كانت هذه المسألة غير مطروحة بالنسبة للمؤسسات في مراحلها الأولى، إلا أنها تبقى مسألة لا تلقى اهتماما من قبل المقاولين، بحيث أنها عندما تظهر إلى الوجود فإنها تعرض المؤسسات لعدة مخاطر تهدد وجودها. لكن مع مرور الوقت تصبح المؤسسة أكثر اهتماما بهذه المسألة، لكنها رغم ذلك تبقى ذات أهمية.[19]

ثالثا: استخدام تكنولوجيا منخفضة المستوى

تتميز تجهيزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزء كبير منها بقدمها، وهو ما يجعلها تتعطل باستمرار خاصة في ظل محدودية قدرات الصيانة للمؤسسة وصعوبة الحصول على قطع الغيار. هذاالعامل يسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج مع إمكانية إنتاج منتجات محدودة الجودة لا تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة في مواجهة المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على تجهيزات متطورة وتخضع لصيانة مستمرة.

ويعود ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى محدودية القدرات المالية لهذه المؤسسات، كما قد يعود إلى لعدم خبرة المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدارة التكنولوجيا الحديثة،[20] هذا إلى جانب التطور السريع الذي يشهده عالم التكنولوجيا والذي يجعل المؤسسات الصغيرة المتوسطة عاجزة عن مواكبة هذا التطور.

رابعا: أثر حجم المؤسسة على بقائها أو زوالها من السوق

قد يعود اختفاء المؤسسة إلى خصائص ذات الصلة بحجم المؤسسة، عمرها. بهذا الخصوص يرى هانان وفريمان (Hannan et Freeman: 1977) أن المؤسسات الصغيرة أكثر عرضة للزوال. فإذا اعترضتها أزمة سيكون من الصعب عليها تقليص نشاطها وعندها تواجه نقص الموارد وينتهي الأمر بزوالها. على النقيض من ذلك تمتلك المؤسسات الكبيرة قدرة أكبر على تجاوز أزماتها بتقليص نشاطها وهذا قبل زوالها.

من ناحية أخرى لوحظ أن الكثير من المؤسسات الناشئة تزول في غضون السنوات الخمس الأولى من ظهورها، وإذا استطاعت اجتياز فترة الخطر هذه ستكون حظوظ استمرارها أكبر، بحيث أن المؤسسات المسنة يكون بإمكانها الاستمرار في مزاولة نشاطها.[21] ويعود زوال المؤسسات الصغيرة في فترة الخمس سنوات الأولى من عمرها إلى افتقارها للمعلومات التي تسمح لها بدراسة محيطها والتنبؤ بتطوراته المستقبلية. كما يعود ذلك إلى عدم القدرة المؤسسة على تحقيق مستوى من الإنتاج يسمح لها بتخفيض التكاليف ومن تم الاستمرار في الوجود.

كما يعود اختفاء المؤسسة الصغيرة إلى ضعف قدرتها على التخطيط الجيد وتطبيق التخطيط كما يجب. وقد ينجم الإخفاق عن عدم امتلاك المؤسسة لاستراتيجية تسويقية ناجحة تسمح بالتعريف بمنتجاتها. هذا الأمر يتطلب الاهتمام بهذه الوظيفة من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك.

من ناحية أخرى يفسر إخفاق المؤسسات الصغيرة بضعف قدرتها على الابتكار (faiblesse de l'innovation) والاستجابة لمتطلبات لسوق والتغيرات المستمرة التي يشهدها، وكذا القدرة على التنبؤ بمتطلبات الزبائن واكتشاف أسواق جديدة.[22]

إن ضعف القدرة التمويل والقدرة الإدارية في المؤسسات الصغيرة يحد من قدرتها على تحقيق مستوى عال من النمو. من ناحية ثانية لوحظ انخفاض القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الوضع يعود حسب الكثير من المقاولين إلى مشاكل ذات صلة بالتموين، مشاكل ذات صلة باقتناء وتجديد التجهيزات، صعوبة الحصول على التمويل البنكي، وأحينا نقص الطلب.[23]

الفقرة الثانية: أثر البيئة الخارجية على نشأة وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمارس المحيط الخارجي للمؤسسة دورا حاسما في استمراراها وتطورها أو اختفائها. وضمن هذه المجموعة من العوامل نميز ما بين طبيعة سوق العمل، كثافة المؤسسات العاملة في قطاع ما وكذا السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة، هذا إلى جانب

أولا: أثر طبيعة القطاع على نشأة وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر طبيعة القطاع والمنطقة التي تنشط فيها المؤسسة من العوامل المحددة لبقاء أو اختفاء المؤسسات. فمكان تواجد المؤسسة يعتبر عاملا مهما لضمان استمرارها، إلا أن هذا العامل تخف أهميته في حالة المؤسسات التي تتواجد في مواقع إلكتروني معين. لكن مع مرور الوقت تحتاج المؤسسة إلى تواجد ميداني، وحينها يصبح الموقع الجغرافي ذا اهمية بالنسبة لنجاح المؤسسة أو فشلها في ممارسة نشاطها.

بالنسبة لعامل كثافة المؤسسات العاملة في قطاع ما يرى هانان و فريمان (Hannan et Freeman: 1988) أن اتساع نسيج المؤسسات وتنوعه (وجود مؤسسات متعاونة وغير متنافسة على مدخلات السوق وعلى تلبية طلب نفس الزبائن) يسمح بتوفير الموارد المختلفة التي تستعملها المؤسسات بشروط جيدة. ومن تم فهذا العنصر يعتبر عاملا مساعدا على استمرار المؤسسات في مزاولة نشاطها. ويبقى هذا الأمر ساريا طالما بقي عدد المؤسسات العاملة في قطاع معين في حدود معقولة، لكن بمجرد تجاوز حد معين فإن ذلك يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة وبالتالي زوال بعض المؤسسات العاجزة عن المقاومة.

وإذا كانت طبيعة القطاع الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر جملة من العوامل التي تساعد على تطور هذه المؤسسات فإنه بالمقابل لا يخلوة من العوامل التي تعيق تطور هذا النوع من المؤسسات.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل، بسبب محدودية مواردها المالية، إلى العمل في مناطق أقل توفرا للكل مستلزمات العمل، منها ما يكون بعيدا عن عن الأسواق أو في مناطق تكون فيها الخدمات والهياكل القاعدية محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على عمل هذه المؤسسات (انقطاع التيار الكهربائي، نقص المياه، تدهور وضع قنوات الصرف الصحي، تدهور الطرقات...). هذه العوامل يكون لها تأثيرا سلبيا على نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

فبخصوص المنشآت القاعدية يشتكي العديد من المقاولين الجزائريين من نقص خطوط الهاتف، إذ أن الطلب الواحد قد لا يلبى إلا بعد مدة من الزمن. وحتى حينما يتم الحصول على خط هاتفي فإن إمكانية تعطله واردة والحظوظ في تصليحه ليست جيدة كما يجب.

على صعيد التزويد بالمياه تعاني بعض المؤسسات من نقص التزويد بالمياه وكذا بعض الانقطاعات المسجلة من حين لآخر. كذلك الحال بالنسبة للتزويد بالطاقة الكهربائية، إذ يسجل تذبذب الضغط وحدوث انقطاعات عديدة. هذا الوضع دفع بالعديد من المؤسسات إلى اقتناء مولدات كهربائية.

مشكل آخر يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مناطق بعيدة عن المراكز الحضرية، وهو مشكل تدهور وضعية الطرقات

ثانيا: أثر السياسة الاقتصادية للدولة على نشأة وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من ناحية ثانية تمارس السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة أثرها في استمرار المؤسسة في مزاولة نشاطها أو اخفائها. فإذا كانت الدولة ترغب في توسيع عدد المؤسسات ودعم المؤسسات الناشئة من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات المندرجة في إطار السياسة المالية والسياسة النقدية، فإن معدل زوال المؤسسات سيقل. وفي الحالة المعاكسة فإن نسبة الزوال ضمن المؤسسات الناشئة سترتفع.

ثالثا: عدم ملائمة المحيط الإداري لنشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

بالرغم من المساعدات المختلفة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا القطاع يعاني من تعقد وبطء الإجراءات الإدارية. فالواقع يظهر وجود عدة عقبات تواجه هذه المؤسسات رغم أن الخطاب الرسمي يتضمن العديد من القرارات المشجعة على الاستثمار.

أ ـ العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعامل البنوك بحذر كبير مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسبب محدودية مبالغ القروض المطلوبة من طرف هذه المؤسسة، واعتراض البنوك على سوء تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونقص شفافيتها.هذا الأمر يعقد الوضع المالي لهذه الأخيرة في ظل نقص التمويل الذاتي واستحالة لجوئها إلى السوق المالي[24] ويرجع الحذر الذي تبذيه البنوك حيال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

من ناحية أخرى تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود بنك متخصص في تمويلها، هذا إلى جانب تركز أغلب المؤسسات المصرفي في العاصمة، وهو ما يصعب أكثر إمكانية استفادة المؤسسات الموجودة في بعض المناطق من التمويل المصرفي. كما يعاني هذا الصنف من المؤسسات من بطء إجراءات تحويل الموارد المالية.

ب ـ نقص المعلومات المتوفرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نقص المعلومات المتعلقة بالسوق وتفضيلات المستهلكين. وبخصوص نقص المعلومات الملاحظ أن الكثير من مقاولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ينتسبون للغرفة الوطنية للتجارة أو الجمعيات الأخرى التي من شأنها توفير لمعلومات للمقاولين. وحسب الكثير من هؤلاء المقاولين فإن هذه الهيئات غير قادرة على توفير المعلومات المطلوبة. لهذا يعتمد الكثير من المقاولين على إمكانياتهم الخاصة من أجل توفير تلك المعلومات، وهو ما يكلفهم الكثير.[25]

وتعتبر غرفة التجارة، الصحافة الوطنية، الجريدة الرسمية هي أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يرى الكثير من المقاولين أن المعلومة لا تتوفر بسهولة ,ان تداول المقاولين للمعلومات ليس أمرا معتادا. وتبقى المعارض هي فرص للحصول على المعلومات، إلا أن كلفتها هي أمور تحسب من قبل المقاولين.

ج ـ العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الضرائب وشركات التأمين

يدفع الوضع المالي الصعب لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تهرب هذه الأخيرة من دفع مستحقاتها الضريبية. في هذا الصدد يرى بعض مهني قطاع البناء والأشغال العمومية أن إقرار قانون المالية لسنة 2015 لما يعرف بالضريبة الجزافية الوحيدة (l'impôt forfaitaire unique (IFU)) يهدد العديد من مؤسسة هذا القطاع بالزوال. فهذه الضريبة تفرض على كل مؤسسة تعمل في قطاع البناء والشغال العمومية التي تحقق رقم أعمال يزيد عن 30.000.000 د.ج. هذه الضريبة قد تؤدي حسب البعض بالكثير من المؤسسات إلى العمل في الخفاء (السوق السوداء)[26]

بالنسبة لعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصندوق التأمين على العمال فإن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتهرب من دفع أقساط التأمين على العمل، وهذا بسبب محدودية قدراتهم المالية وكذا عدم إدراكهم لأهمية التأمين وللمخاطر التي قد تترتب عن عدم التأمين على العمال.

د ـ صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة صعوبة الحصول على العقار الذي يسمح بإنشاء مؤسسة في المكان الملائم. فأسعار العقارات في المناطق الملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي تتميز بارتفاعها، الأمر الذي يضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن هذا العامل في مناطق لا تلائم كثيرا عملية الاستثمار، وهو ما يترتب عليه أعباء مالية إضافية. وفي حالة تولي السلطات العمومية توفير العقارات فإن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون محدودا ويتطلب الكثير من الإجراءات والوقت.

بالنسبة للمناطق الصناعية التي توفر عقارا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالنقص سواء من حيث العدد أو من حيث المساحة، هذا زيادة على على عدم توفر المناطق الصناعية الموجودة على شروط إنشاء واستمرار المؤسسات، من تنويع الخدمات، ربط المؤسسات في ما بينه، المحافظة على البيئة، تدهور الطرقات في بعض المناطق الصناعية. كما أن بعض المناطق الصناعية تتضمن أشياء لا تمت بصلة للنشاط الصناعي. فقد توجد بداخل المناطق الصناعية سكنات، دور حضانة، مناطق لتخزين السلع المستوردة من قبل المستوردين...[27]

هـ ـ طبيعة سوق العمل وانعكاساتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز سوق العمل في الجزائر بجملة من الخصائص التي تؤثر على سير المؤسسات عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.[28]

- نقص الإطارات في مجال إدارة الأعمال، المسيرين والتقنيين المؤهلين.
- قيود مفروضة على التعامل مع اليد العاملة (تسريح العمال، تكاليف التسريح...)؛
- نقص المعاهد المتخصصة في التكوين المهني ومحدودية البرامج الدراسية.

ـ ضعف تلائم التكوين الجامعي مع حاجيات المؤسسات، خاصة في مجال الإدارة، التسويق...

و ـ صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التموين المناسب

بالنسبة للجزائر خضع القطاع الخاص قبل 1988 إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية. إلا أنه ابتداء من تلك السنة صار بمقدور القطاع الخاص الذي يتوفر على وارد مالية بالدينار الجزائر استيراد مدخلاته من الخارج وفقا لما هو محدد في خطوط التمويل (les lignes de crédits). إلا أن الصعوبات المالية التي عاشتها الجزائر ابتداء من 1992 جعلت السلطات الجزائرية تتبنى مراقبة الواردات، وهو ما جعل الدولة تمنح للمؤسسات العمومية استيراد أغلب منتجات التجارة الخارجية، الأمر الذي جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة لها في الحصص المخصصة لها. هذه الظروف جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بحيث وصل الأمر بالعديد منها إلى توقيف نشاطها أو تقليص طاقتها الإنتاجية. ولم يتوقف الأمر عند نقص الإيرادات بل أن الكثير من المؤسسات كانت تشتكي من عدم شفافية عملية توزيع حصص الاستيراد. لقد اضطر الكثير من المؤسسات الصغيرة إلى التزود من السوق السوداء.

بحلول سنة 1995 صار بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العملة الصعبة نقدا لتمويل مقتنياتها من المدخلات المستوردة.

من ناحية ثانية شهد استيراد المنتجات من الخارج عدة صعوبات على مستوى الموانئ. فعلية جمركة السلع المستوردة كانت تستغرق وقتا ليس بالقصير، وهو ما كان يؤثر على تكاليف المدخلات والتأثير على سير العمليات الإنتاج. كما أن المنتجات الموجهة للتصنيع كانت تخضع لرسوم على الاستيراد مثلها مثل المنتجات النهائية. هذا لوضع دفع بالكثير إلى ممارسة استيراد السلع النهائية على حساب المنتجات الوسيطية.

رابعا: صعوبات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تسويق ومواجهة المنتجات المستوردة وتلك المسوقة من قبل القطاع الخاص الخفي

يؤدي نقص الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة إلى ضعف قدرتها التسويقة، ويظهر هذا من خلال عجزها عن توفير المعلومات عن الأسواق المحلية والدولية، زيادة على هذا تتحمل هذه المؤسسات أعباء تسويقية معتبرة نتيجة انتهاجها لسياسات التسويق المباشر أو التعامل مع تجار تجزئة صغار، وهو ما يحد من قدرتها على منافسة المؤسسات الكبيرة التي تنتج أو تستورد كميات كبيرة وتعتمد على التسويق بواسطة العملاء، وهو ما يجعل الطلب عليها كبير، خاصة من طرف المؤسسات الكبيرة التي تفضل التعامل معها بسبب جودة منتجاتها وانتظام عملية التوريد...[29]

وتواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آثار المنافسة الخارجية، خاصة من قبل المنتجات القادمة من دول آسيا. ولقد تفاقمت مشاكل تسويق المنتجات في السوق المحلية بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري. هذا الوضع تفاقم أكثر بسبب تدهور قيمة الدينار الجزائري، وهو ما دفع بالكثير من المؤسسات إلى توقيف نشاطها، ومنها من تحول إلى ممارسة نشاطات أخرى مثل مواد البناء أو التجارة. ـ ضعف تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمدخلات.

خاتمة

سمحت الجهود الكبيرة المبذولة من طرف السلطات الجزائرية، ابتداء من سنة 2000، بإعطاء دفع قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سمح بتدارك بعض التأخر المسجل في هذاالمجال.

لقد أظهرت الدراسة الديموغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه رغم النتائج المشجعة المسجلة في مجال هذا النوع من المؤسسات، إلا أن القطاع لا زال يواجه العديد من الصعوبات. فقد أظهرت الأرقام المتوفرة بهذا الخصوص أن معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تصل بعض إلىالمستوى المنشود. كما أن معدل اختفاء هذه المؤسسة لا زال مرتفعا ويعبر عن صعوبة استمرار المؤسسات في ممارسة نشاطاتها.

لقد أظهرت الأرقام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن النسبة الغالبة من هذه المؤسسات هي في حقيقة الأمر عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا تتركز أكثر في مجالات التجارة، الإطعام، النقل، الأشغال العمومية والبناء، وهي تتميز بضعف قدراتها على توفير العديد من مناصب الشغل وتحسين مستوى الثروة المتولدة فيها. كما تظهر الأرقام ميل الكثير من هاه المؤسسات إلى التركز في بضعة مدن كبيرة، بشكل خاص مدن الجزائر، بومرداس، تيي وزو وبجاية. هذا إلى جانب تركز هذا النوع من المؤسسات في الجزء الشمالي من البلاد في وقت يقل فيها تركز هذه المؤسسات في منطقتي الهضابالعليا وجنوب الجزائر.

ويمكن تفسير هذا الوضع بجملة من العوامل، منها ما له صلة بطبيعة المقاولين وما يتمتعون به من خبرات. ومن جهة أخرى يمكن القول أن التشريعات والقوانين التي وضعتها الهيئات الرسمية للنهوض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كافية لدفع هذا النوع من المؤسسات. كما أنها ليست كافية لتحسين البيئة الداخلية لهذه المؤسسات وكذا تحسين بيئتها الخارجية (التمويل، التموين، الهياكل القاعدية، البيروقراطية...)، ومن تم فإن الأمر يستدعي بذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول للمشاكل التي تتخبط فيها هذه المؤسسات، والتي تبطئ عمليات إنشائها وتساهم في زوال الكثير منها.

الهوامش

[1] Maatallah Mohammed. Démographie des PME et leur impact sur l'évolution du tissu industriel. Mémoire de Magister en Sciences économiques. Faculté de s Sciences économiques et des Sciences de gestion et des Sciences commerciales. Université d'Oran. 2012 – 2013. P. 54.

[2] Maatallah Mohammed. Op. cit. P. 57.

[3] R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines. Direction générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques. Bulletin d'information statistique de la PME. N° 26. Année 2014. Edition Avril 2015. P. 10.

[4] Kadi Mohamed. Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001 – 2014 et leurs retombées sur l'emplo, l'investissement et la croissance économique. Relation Entre PME et Emploi en Algérie : Quelle ... - ResearchGate. https://www.researchgate.net/...PME.../Relation-entre-PME-et-emploi-en-Algerie-quell. P. 21.

[5] Maatallah Mohammed. Op. cit. P. 30.

[6] Casnos, Tiré de R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines . Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information statistique. N° 30. Mai 2017. P.17.

[7] CNAS Tiré de R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines . Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information. Bulletin d'information statistique. N° 30. Mai 2017. P.15.

[8] Algérie – industrie : 600.000 PME seulement créées en dix ans, 97 ... maghrebemergent.info/entreprises.../algerie/70582-algerie-industrie-600-000-pme-se... 10 mars 2017 - Twitter Abdelghani Mebarek DG de la PME au ministère de l'Industrie et des Mines

[9] Kadi Mohamed. Op. cit. P. 8.

[10] Les moyennes entreprises en bas de l'échelle - Bejaia - El Watan. ww.elwatan.com/.../les-moyennes-entreprises-en-bas-de-l-echelle-18-07-2017-3492...18 juil. 2017 - Les moyennes *entreprises*, la force de frappe de l'économie ...

[11] R.A.D.P. Ministère de l'industrie et des mines. Direction générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques. Bulletin d'information statistique des PME. N° 26. P. 23.

[12] Bulletins d'information statistique des PME. N° 26. P. 23.

13 -- Les 5 étapes du cycle de vie d'une petite entreprise - The Lendified Blog https://blog.lendified.com/fr/les-5-etapes-du-cycle-de-vie-dune-petite-entreprise

-- Manageo. Les 6 étapes du cycle de vie d'une entreprise.. https://www.manageo.ma/blog/les-6-etapes-du-cycle-de-vie-d-une-entreprise.

14 Les 5 étapes du cycle de vie d'une petite entreprise - The Lendified Blog. Op. cit.

[15] Maatallah Mohammed. Op. cit. P. 33.

[16] هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص 41.

[17] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 69.

[18] Dechera Mansour. Stratégie de développement des PME et le développement local. Essai d'analyse à partir du cas de la région nord – ouest de l'Algérie. Mémoire de Magister. Faculté de Sciences Economiques, Sciences de Gestion et Sciences Commerciales. Université d'Oran. Année universitaire 2013 – 2014.P. 178.

[19] Mimouni Yassine. Le développement de la PME et la bonne gouvernance. "Cas filiale Trans-Canal/Ouest SPA. Unité II Relizane". Mémoire de Magister. Ecole Doctorale. Faculté des Sciences Economiqies, Commerciales et des Sciences DE Gestion. Université Abou – Bakr Belkaïd. Tlemcen. Année Universitaire 2011 – 2012. P. 83.

[20] مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الجزائر (2005 . 2010). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. السنة الجامعية 2011 . 2012. ص 36.

[21] Marco. L. , Rainel. M., la démographie des firmes. Traité d'économie industrielle (sd), Economica, Paris, 1988, P. 399.

[22] Maatallah Mohammed. Op. cit. P. 35.

[23] Horia Sekkal, épouse Mahdjoub. Forces et faibless de la petite et moyenne entreprise privée algérienne dans le contexte des réformes économique. M&émoire de Magister en Sciences économiques. Option: Gestion. Faculté des Sciences économiques, des Sciences de gestion et des Sciences commerciales. Année 2011 – 2012. P.125.

[24] مدخل خالد، مرجع سابق الذكر، ص. 37.

[25] Horia Sekkal, Op. cit. P.125.

[26] Reporters - Impôt forfaitaire unique: Les PME du BTP risquent la faillite. www.reporters.dz › rss a la une › Actualite archives

[27] Maatallah Mohammed. Op. cit. P. 112.

[28] Youcef Korichi, Ali Gaboussa et Karim Si Lakehal. Les PME en Algérie: Etat des lieux, contraintes et perspectives. In revues.univ-ouargla.dz - Les PME en Algérie : Etat des lieux ... https://revues.univ-ouargla.dz/.../1849-les-pme-en-algerie-etat-des-lieux-contraintes-et.

[29] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007 ص. 104

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر